اتفقا على اجراء تعديل في توزيع مناطق النفوذ حسب سايكس بيكو تنازل كليمنصو بموجبه عن منطقة الموصل ، كما رضي ان يستبدل الادارة الدولية في فلسطين بأشراف بريطاني وذلك كله مقابل دعم بريطاني لمطالب فرنسة في سورية امام مؤتمر السلم(٢٩) . وبعد اسبوع من هذا التفاهم بدأت مباحثات رسمية بين الوفد العربي برئاسة فيصل ووزارة الخارجية البريطانية تولاها بلفور شخصيا ولم يذكر بلفور في التقارير التي كتبها عن المحادثات فيما اذا كان قد تباحث معه حول السياسة البريطانية المقبلة فيما يتعلق بفلسطين والعراق اذ كان واثقا كوالده ان العرب سوف يتوصلون الى تسوية ودية حول هذه الامور(٣٠) . وقد شعر فيصل من مجرى مباحثاته ان الادعاءات الفرنسية هي الخطر المباشر للدولة العربية فيسورية، وان بريطانية ليست مستعدة للنزاع مع فرنسة حول سورية مهما كانت تعطف على الاماني العربية ، وانه لا يمكن تأمين دعم بريطاني — وهو الدعم الوحيد الى الان نظرا لان بقية الدول مشغولة بشئونها الخاصة وليس لها مصالح مباشرة مع سورية — الا بالتنازل عن بعض المصالح العربية . ويبدو ان وزارة الخارجية البريطانية كانت تحتاج الى اعتراف من فيصل بسياستها حيال الصهيونية قبل عرض القضية على مؤتمر السلم دون الرجوع الى عرب فلسطين ، فدفعته الى الاتفاق مع الزعماء الصهيونيين للتوفيق بين المطالب الصهيونية والعربية ، كما أن فيصلا كان يرى أنه اذا توصل الى تفاهم مع الصهيونيين فسيوحدون جهودهم للحد من اطماع فرنسة في سورية(٣١) . وقد ذكر فيصل الى الصحفي البريطاني جفرز في مارس اذار ١٩٢٠ « ان العرب قد حرموا من الوصول الى المتوسط وانه كان يطالب بالوفاء بالوعود التي اعطيت لوالده ولكن ايديا حكومية رسمية كانت تقبض عليه وتدفعه في صداقة جديدة نحو وايزمان »(٣٢) .

ولا يعرف بالضبط ما الذي تم بين الامير ووزارة الخارجية حتى تمكنت بشخص لورنس (الذي كان قد الحق نفسه بالوفد العربي دون صفة رسمية) من اقناعه بعقد اتفاق مع وايزمان في٣ يناير كانون ثاني١٩١٩كتبها لورنس بخط يده بالانجليزية وقدمها الىفيصل بعد ان اعطى ايضاحا شفهيا عن محتوياتها . ويبدو أن فيصلا قد قبل في الاتفاقية تساهلا مع البرنامج الصهيوني في فلسطين او على ما قيل القبول بمضمون تصريح بلفور : فقد اتفق الطرفان على أن تتخذ كافة الاجراءات لتنفيذ وعد ٢ نوفمبر في دستور ادارة فلسطين (مادة ٣) . وان تتخذ كل التدابير الضرورية لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين على ان تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين العرب (مادة ٤) وان ترسل المنظمة الصهيونية لجنة لدراسة اوضاع فلسطين وامكانياتها ومدى استثمارها لصالح العرب واليهود (مادة ٧) وان تكون الحكومة البريطانية هي الحكم في حالة نشوب خلاف بين الطرفين (مادة ٩)(٣٣) .

وقد ذكر لي المرحوم عوني عبد الهادي (وكان عضو الوفد العربي الذي لم يشترك احد منه في المحادثات) « وكم كانت دهشتنا كبيرة نحن اعضاء الوفد الحجازي حين اعلمنا سموه انه وقع اتفاقية مع الزعيم الصهيوني كتبها لورنس بخط يده بالانكليزية وترجمها لسموه بلغته العربية الركيكة ، ولما شاهد دهشتنا لتوقيع اتفاقية كتبها اجنبي لصالح اجنبي باللغة الانكليزية ولا يعرف سموه كلمة منها قال : من حقكم ان تدهشوا لتوقيعي مكتفيا بترجمتها ولكن دهشتكم ستزول حين تعلمون اني لم اوقع هذه الاتفاقية قبل أن اعلق خطيا موافقتي عليها في حالة موافقة الحكومة البريطانية على المذكرة التي سبق ان قدمتها الى وزارة الخارجية والتي تحوي طلب استقلال البلاد العربية كافة في آسية وفلسطين تدخل في هذه الحدود واكدت اني غير مسئول عن تنفيذ كل ما ورد في هذه الاتفاقية فيما اذا عدل في هذه المذكرة اي شيء ورد فيها » .

وقد اورد انطونيوس هذا الشرط في كتابه على النحو التالي : « يجب ان اوافق على